مجتمع

الجزائر: توقيف أكثر من 1200 مهاجر سري

كشفت بيانات رسمية نشرتها وزارة الدفاع الجزائرية أنّ وحدات حرس السواحل تمكنت من إحباط سلسلة من محاولات هجرة سرية من السواحل الجزائرية باتجاه السواحل الإسبانية والإيطالية في الضفة الأخرى من المتوسط. وبلغ عدد الموقوفين أكثر من ألف مهاجر منذ بداية شهر أغسطس/ آب الماضي. وأكد بيان لوزارة الدفاع توقيف 354 مهاجراً سرياً، كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، في الفترة ما بين الثامن و14 سبتمبر/ أيلول الجاري، وهو رقم كبير في ظرف أسبوع، يؤشر على عودة مكثفة لرحلات الهجرة غير الشرعية من الجزائر. (العربي الجديد)

الإنسان الآلي يتولى وظائف مع زيادة الشيخوخة

خلصت دراسة جديدة إلى أن الإنسان الآلي يتولى الوظائف بأسرع وتيرة في أنحاء العالم في المناطق التي تشهد أسرع زيادة في معدلات الشيخوخة. وبحثت الدراسة في بيانات سكانية وصناعية في 60 بلداً، ووجدت صلة قوية بين استخدام أجهزة الروبوت وشيخوخة القوة العاملة. وكشفت أن عنصر العمر وحده يمثل 35 في المائة من الاختلاف بين البلدان في استخدام أجهزة الإنسان الآلي، موضحة أن البلدان التي لديها عمال أكبر سناً تستخدم هذه الآلات على الأرجح، وبفارق كبير بالمقارنة مع غيرها من البلدان. (رويترز)

كورونا: مشاكل في إبصار الصغار

تُشير دراسة حديثة نشرت في مجلة «غاما أوبلثمولوجي» إلى أن صعوبات الإبصار ازدادت بين تلاميذ المدارس الصينيين أثناء القيود التي فرضت لكبح فيروس كورونا الجديد والتعلم عبر الإنترنت. ويعتقد اختصاصيو العيون أن الأمر نفسه ربما حدث لدى أطفال في الولايات المتحدة. وهذا التقرير هو الأحدث الذي يُظهر الاتجاه والنتائج التي توصلت إليها دراستان صينيتان سابقتان. ودرس باحثون من جامعة «صن يات - سن» في قوانغتشو البيانات من فحوصات العين التي أجريت لمدة عام على نحو 2000 طفل، بدءاً من المرحلة الابتدائية الثانية. وخضع نصف الأطفال للاختبار مرتين؛ قبل الجائحة في أواخر عام 2018 وبعد عام. كما خضع آخرون للاختبار أواخر عام 2019 ومرة أخرى في أواخر العام الماضي، وبعد عدة أشهر من إغلاق المدارس وفرض السلطات الصينية الحجر الصحي والإغلاق. وأظهرت الاختبارات الأولية لكلا المجموعتين التي أجريت قبل الجائحة قصر النظر بين نحو 7 في المائة تقريباً من تلاميذ المرحلة الثانية. وزاد في كلا المجموعتين، لكنه ارتفع أكثر لدى أولئك الذين أعادوا إجراء الاختبار في أواخر العام الماضي. ووصولاً إلى المرحلة الثالثة، كان نحو 20 في المائة منهم مصابين بقصر النظر مقارنة بـ 13 في المائة ممن تم اختبارهم مرة أخرى قبل الجائحة. ويؤثر قصر النظر على حوالي 30 في المائة من سكان العالم، وتشير الأدلة إلى أنه كان يتزايد باطراد على مدار العشرين عاماً الماضية.
(**أسوشييتد برس**)

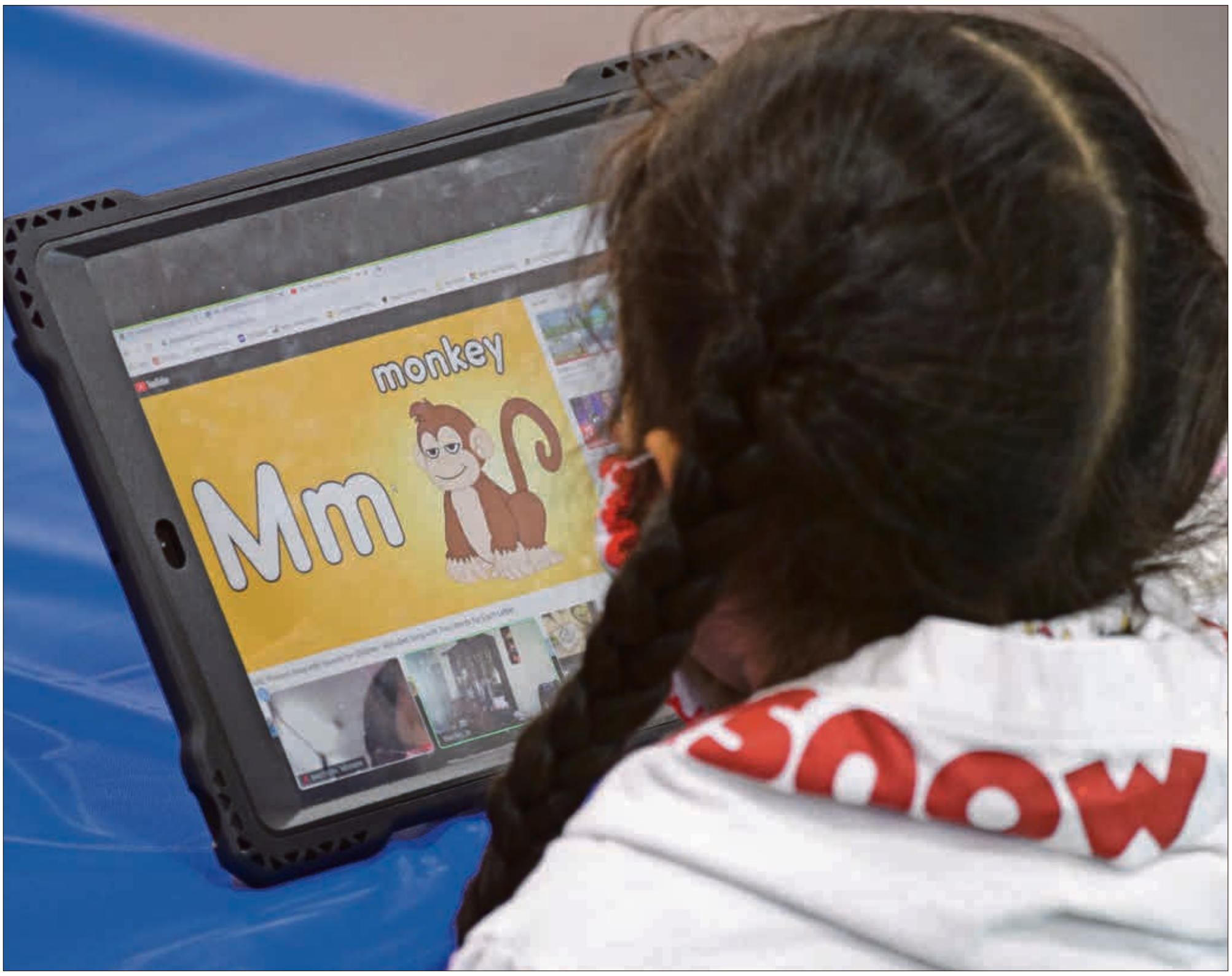

(باتريك ت. فالون/ Getty)

موجة الوباء الثالثة تفتك باليمن

زكريا الكمالي

تشهد غالبيّة المدن اليمنية تفشياً للموجة الثالثة من فيروس كورونا الجديد. وبعدما نجحت البلاد في السيطرة نسبياً على الفيروس، ارتفعت نسبة الإصابات بكورونا في المحافظات الجنوبية والشرقية، الأمر الذي جعل السلطات والمنظمات الدولية تدق ناقوس الخطر، وخصوصاً أنّ أقل من 1 في المائة فقط من السكان حصلوا على اللقاحات المضادة لكوفيد-19.

وتخشى السلطات ووكالات الإغاثة الدولية الزيادة الهائلة في أعداد الإصابات بكورونا في ظل تردي الخدمات الصحية. ونظراً لمحدودية القدرة على إجراء فحوصات كورونا في عموم البلاد، تزيد المخاوف من أن يكون العدد الفعلي للإصابات أكثر من الأرقام المعلن عنها بعشرة أضعاف.

ومنذ مطلع أغسطس/ آب الماضي وحتى منتصف سبتمبر/ أيلول الجاري، سجلت السلطات الصحية التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، أكثر من 1500 إصابة جديدة و235 حالة وفاة، في معدل قياسي بالمقارنة مع الأشهر الستة الماضية. وخلال الفترة نفسها، كانت حضرموت، وهي بؤرة تفشي الموجة الثالثة وأكثر المدن تضرراً، قد سجلت 100 حالة وفاة من إجمالي 235 حالة على مستوى اليمن، تليها عدن التي سجلت أكثر من 67 حالة وفاة خلال ستة أسابيع فقط. وأعلنت السلطات الحكومية عن 8502 إصابة جديدة، منها 1608 خلال الموجات الثلاث حتى منتصف سبتمبر/ أيلول الجاري. وما زالت السلطات التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في صنعاء وباقي مدن شمال اليمن تحجب البيانات المتعلقة بعدد حالات الإصابة والوفيات الناجمة عن كورونا، بعدما أعلنت بداية عام 2020 عن أربع إصابات فقط وحالة وفاة واحدة، ما جعل وكالات الإغاثة تتخوف من أن يكون الوضع شمال اليمن حرجاً إن لم يكن أسوأ مما هو عليه في مدن الجنوب.

وتعرب المنظمات الدولية عن استيائها من كيفية تعاطفي الحوثيين مع الجائحة من خلال إخفاء البيانات، ورفض إطلاق أي حملات تطعيم أو إصدار إرشادات مجتمعية للحد من انتشار العدوى. ومنتصف سبتمبر/ أيلول الجاري، قالت 17 منظمة دولية في بيان موحد إن ما يقوم به الحوثيون «يعرّض حياة ما يقرب من 70 في المائة من سكان اليمن للخطر بشكل حقيقي ويترك الأطباء وموظفي الرعاية الصحية من دون موارد ومعدات لازمة لعلاج المرضى وحماية أنفسهم من الفيروس. ومنذ بدء الموجة الأولى في إبريل/ نيسان 2020، أودى فيروس كورونا بحياة 150 طبيباً وعاملاً صحياً في كافة المحافظات اليمنية، وفقاً لمنظمات دولية.

وفي أواخر يوليو/ تموز الماضي، اتخذت السلطات الرسمية قراراً بإجلاء المواطنين اليمنيين العالقين في الهند منذ نحو 6 أشهر، وقد نقلوا على 4 دفعات (عددهم 609 عالقاً) إلى مطار عدن، آخرها مطلع أغسطس/ آب الماضي. وكان الاتفاق يقضي ببقاء العائدين في الحجر المنزلي أو الإجباري في عدن لمدة 14 يوماً، لكن مصدراً في وزارة الصحة والسكان في عدن يؤكد لـ «العربي الجديد» أن شيئاً من ذلك لم يحدث، والعالقين هم سبب الانفجار الحاصل في الإصابات بسبب الإهمال طوال الأشهر الماضية».

ورجّحت مصادر صحية أن يكون القادمين من الهند قد نقلوا العدوى بالمتحور «دلتا»، ما جعل اللجنة الحكومية لمواجهة كورونا التي يترأسها رئيس الحكومة معين عبد الملك، تدعو المرافق الصحية عقب عودة العالقين وتفشي الإصابات، لإعلان الجهوزية القصوى، وإعادة فتح مراكز العزل والعناية المركزة، في موقف يعكس مخاوف عميقة بشأن قدرة النظام الصحي المتهالك على استيعاب موجة تفشي مقلقة، والتي تأتي وسط حملة تلقيح خجولة للغاية.

وتحرص السلطات اليمنية على عدم مضاعفة مخاوف السكان من المتحور «دلتا» الذي يفتك بالمواطنين. ومطلع سبتمبر/ أيلول الجاري، أعلن وزير الصحة اليمني قاسم بحيبح، أن المتحوران «ألفا» و«بيتا» كانا الأكثر انتشاراً خلال الموجتين الأولى والثانية، لافتاً إلى أنهم يعملون على مشروع لاستمرار فحص المتحورات خلال الموجة الثالثة الحالية. ويقول مسؤول الإعلام والتثقيف الصحي في مكتب الصحة في تعز، تيسير السامعي، إنّ الموجة الثالثة أقل وطأة في مدينة تعز، وسجّلت حالات إصابة معدودة أواخر أغسطس/ آب الماضي، غالبيتها قادمة من أرياف المدينة، وتحديداً التربة والنشمة وجبل حبشي.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

فوضى اللقاحات

شهدت الفترة الماضية في اليمن فوضى في عملية التطعيم. وكانت الدفعة التي وصلت إلى اليمن أواخر يوليو/ تموز الماضي عبارة عن 151 ألف جرعة من لقاح «جونسون آند جونسون»، في وقت لم يحصل أولئك الذين تلقوا الجرعة الأولى من لقاح «أسترازينيكا» على الجرعة الثانية التي كان من المفترض أن تتم بعد 8 أسابيع من موعد الجرعة الأولى.

تحقيق

يعتبر الصلح الاجتماعي في الجزائر والذي يعقد برعاية المشايخ والاعيان بابا من ابواب درء الفتنة والتعويض على الضحايا، ما يقطع الطريق على الذهاب إلى المحاكم

الصّلح في الجزائر

عدالة «ناعمة» ضد الفتنة

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

قبل فترة تابع الجزائريون باهتمام بالغ زيارة قامت بها شخصيات دينية واعيان من ولاية تيزي وزو (شرق) الى مدينة ميليانة وسط الجزائر، من اجل إنجاز قضية صلح اجتماعي،وتقديم دية لعائلة الشاب جمال بن إسماعيل الذي قتل واحرقت جثته ونُكّل بها في منطقة «لاربعا ناث ايراثن» بولاية تيزي وزو في 11 أغسطس/ آب الماضي. هدفت المصالحة ايضاً إلى إطفاء نيران الفتنة التي اشتعلت بعد الحادث، وجبر خاطر العائلة وسكان ميليانة، علماً أن والد الضحية تسلم مبلغ دية مقداره 170 الف يورو.

تقاليد الصلح

عرفت الجزائر طوال عقود من تاريخ مجتمعاتها المحلية في مناطق مختلفة تقليد عقد اجتماعات الصلح كوسيلة لإيقاف نزيف الفرقة والفتنة والخلافات، خصوصاً بين العائلات والقبائل. وتولى مشايخ واعيان كل منطقة إقامة الصلح، أو «جماعة الأمان»، وكذلك «بتاجماعت» (الجماعة) في منطقة القبائل.

وتنتهي عمليات الصلح عادة بإقامة وليمة لتأكيد تجاوز الخلافات ونجاح الصلح. ويشهد بعضها تقديم تعويض مادي إذا كانت هناك خسائر مادية، أو دية إذا كان هناك قتيل، تشكل وسيلة للتعويض أو لتعبير سكان المنطقة عن اعتذارهم لعدم حماية القتيل الذي أردي في منطقتهم.

وفي ولايات منطقة الأوراس، خصوصاً في خنشلة وأم البواقي وباتنة (شرق)يخصص كبار المنطقة وأعيانها جلسة «الأمان» للإشراف على عملية الصلح الاجتماعي. ويصرح أستاذ التاريخ في جامعة باتنة، فريد عمرون، لـ«العربي الجديد»: «يعني الأمان أن أية تفاصيل عن أحاديث تدور في تلك الجلسات تبقى سرية بين أعضاء الجلسة التي يأخذ فيها المتخاصمون وثاق الأمن والأمان من كبار المنطقة لحلّ المشكلة وديّاً بينهم، أو الامتناع عن فضح الآخر خارج الجلسة في حال عدم الوصول إلى نتائج». يضيف: «يقطع هذا النوع من الجلسات غالباً الطريق على الذهاب إلى المحاكم، ويجنب زيادة الفرقة بين العائلات، علماً أن الجلسات تتمحور عادة حول قضايا اجتماعية تهدد الأسر مثل الطلاق ونزاعات الإرث والتجارة والجرائم الكبيرة التي يصعب أن تحلها أطراف متخاصمة».

وبحسب القانون المعمول به في تسيير مراحل الطلاق في المحاكم الجزائرية، فإنّ أول مرحلة تبدأ بجلسات الصلح التي تعقد بين الطرفين عند قاضي شؤون الأسرة قبل أن تتجه القضية إلى الفصل النهائي، لكن جلسات كثيرة تبوء بالفشل في إصلاح ذات البين، وتجنب الطلاق الذي كشف تقرير صدر العام الماضي أن عدد حالاته يتجاوز 70 ألفاً سنوياً.

وبالطبع يجب أن تتكيف عمليات الصلح الاجتماعي مع المتغيرات في المجتمع الجزائري، وبينها خروج المرأة إلى العمل وتمركزها في قلب النشاط الاقتصادي، والتأثير الكبير لوسائل الإعلام الحديثة، والغزو الثقافي الذي أتاح مراجعة مجتمعية للعلاقة بين الرجل والمرأة، إذ لم تعد كثيرات من الزوجات يتقبلن سلطة الرجل، ما أدى إلى وقوع صدام بين العادات والتقاليد الأسرية التي يعرف بها المجتمع الجزائري من جهة والأفكار المستحدثة والنمط الاجتماعي الجديد من جهة أخرى، ما يخلق حالة صدام أسري.

الكلمة العليا والنهائية

وتتمركز التجربة ذاتها في منطقة القبائل (وسط)، إذ يحتكم المتخاصمون إلى «تاجماعت»، أي «الجماعة التي تتألف من أعيان لكل ولايات المنطقة»، من أجل القيام بدور الصلح، وتكريس التضامن الاجتماعي والتكافل والوقوف إلى جانب العمل الاجتماعي الذي يخلق الود بين الجزائريين.

ويظهر دور جماعة «تاجماعت» جلياً في مساعي الصلح التي تبذلها، ومساهمتها في فكّ خلافات يتعذّر حلها سلمياً، خصوصا أنّ كلمتها هي العليا والنهائية في قرارات عدة، ما يعني أن أي طرف لا يمكن أن يتجاوز ما تقرّره، استناداً إلى العقل والحكمة.

وتشدد الأستاذة فريدة ابت يعلى من جامعة تيزي وزو في حديثها لـ«العربي الجديد» بأن «جماعة تاجماعات وسيلة لتوثيق الصلات بين الأفراد والعائلات في المجتمع. ومن أسباب وجودها تعزيز العلاقات ومنع التفكك الأسري خصوصا في القضايا ذات البعد الاجتماعي والإنساني. كما تتدخل في فضّ النزاعات الكبرى التي تنتهي غالباً بطريق مسدود على المستوى الفردي، لتتكفّل مجموعة الصلح بحلها وإيجاد مخارج لها تمنع رفع قضاياها أمام أروقة المحاكم».

الغرف اهم من القانون

وتعتبر غرداية (جنوب) من أكثر الولايات الجزائرية التي لا تزال تحتفظ بتقليد إقامة جلسات الصلح. وقد أنشئت لجاناً عرفية لهذا الأمر، وعرفت تجارب ناجحة في فض نزاعات كثيرة.

ويشرح الناشط في المجتمع المدني والمتخصص في التراث الإنساني بمنطقة غرداية الأستاذ الجامعي حسين هني لـ «العربي الجديد»، تجارب الصلح بين المتنازعين في غرداية. ويؤكد أن منطقة وادي ميزاب تضم 7 جماعات، أحدها جماعة العزّابة. وكل عضو في الجماعة مكلف بمهمة معينة، وبينها محاولة تنفيذ صلح قبل اللجوء إلى إجراءات رسمية عبر وزارة العدل والمحاكم.

ويشير إلى أن «80 في المائة من المشكلات التي تقع في المجتمع المحلي تحل داخل حلقة العزّابة، حيث يتم الاستماع للأطراف، ثم تقديم تعهدات بوعود المتخاصمين ويكون المجلس هو الضامن لتنفيذ تلك الوعود. يضيف أن غالبية القضايا تحل عبر لجان عرفية، مشدداً على أن «أهمية الغرف في منطقة غرداية تجاوزت المؤسسات الرسمية على مرّ التاريخ. ومجلس ضمان الوعود هو أعلى هيئة دينية في المنطقة التي شهدت بين عامي 2007 و2014 أعمال عنف بين مجموعات سكانية، قبل أن تفك عمليات صلح النزاعات المحتدم في منطقة عرفت بالسلم والهدوء لقرون طويلة.

وبين الأحداث الكبيرة التي حلتها جماعات الصلح في المجتمع الجزائري، قضية ملكية أرض كادت أن تؤجج عام 2005 نار الفتنة في منطقة غرداية ذات الخصوصية الاجتماعية باعتبارها تضمّ فرع «الشعانبة»، وهم عرب، وفرع «الإباضيين» وهم من الأمازيغ. وانتهت بالصلح بفضل جماعة «العزّابة».

دور المساجد

وتلعب المساجد والزوايا الدينية دوراً بالغاً في إنجاز جلسات صلح بين عائلات أو مجموعات. وعادة ما تقام الجلسات فيها من أجل إضفاء طابع رمزي على عملية الصلح، خصوصاً أن مؤسسات المساجد ما زالت تحظى برمزية خاصة لدى المجتمعات المحلية، علماً أن كُثراً يرون أن بعض القضايا والخلافات الاجتماعية قد تتعقد أكثر في حال دخلت أروقة المحاكم. من هنا حقّقت جلسات الصلح في المساجد نجاحاً أكبر في فرض الأمن والوفاق الاجتماعي.

وعموماً، لا تتعارض عمليات الصلح العرفية مع قرارات المؤسسات الرسمية، إذ تحاول السلطات الجزائرية الإفادة منها بعدما ثبتت فكرة الصلح، وعملت على إلحاقه بالقانون المدني وتكييفه في ما يعرف بهيئات التحكيم والوساطة، أو «الوساطة القانونية»، كونها طريقة لفض نزاعات جنائية بناء على مفاوضات بين طرفي الدعوى الجنائية (الجاني من جهة والمجني عليه من جهة أخرى بتدخل عضو النيابة العامة ورقابته).

يقول المحامي نور الدين ساحلي لـ«العربي الجديد» إن «الوساطة القانونية نظام اجتماعي يسعى إلى تحقيق السلام بين أفراد المجتمع، ومساعدة الخصمين على تسوية النزاعات الحاصلة بينهما في شكل ودّي. وهذه عدالة غير قسرية أو بالأحرى ناعمة، وإحدى صور الصلح الجزائي التي يشترط فيها الاتفاق على جبر الضرر الملحق بالمجني عليه من خلال تعويضات، في مقابل استفادة الجاني من وضع حدّ للدعوى الجزائية التي يحتمل تحريكها ضده».

وتحصل الوساطة التحكيمية عبر وسيط محوري يؤدي مع أطراف أخرى، بينها النائب العام والمحامي، أدوار مساندة. وبحسب القانون الجزائري تنتهي الوساطة بتنفيذ الاتفاق وانتفاء الدعوى العامة، وإحدى صور الصلح الجزائي التي تسبب في زيادة نسبة التبخر في البحيرة وجفافها بالكامل.

ويعتبر سد وادي كعام أكبر سد ترابي في المنطقة، ما جعل إمكانيات بحيرة السد تتسع لـ33 مليون متر مكعب من المياه، وتحولت بفعل إمكانياتها إلى مصدر هام لتزويد المنطقة المحيطة بها بمياه الشرب والري، خصوصاً أن منطقة وادي كعام تحوي أكبر المشاريع الزراعية في البلاد.

وتم إنشاء 18 سداً موزعين بين شرق وغرب ووسط البلاد، بالإضافة إلى بحيرات تهدف إلى تغطية مناطق السدود بالمياه، لا سيما مياه الري، بقدرة استيعاب نحو 400 مليون متر مكعب من المياه، لكن سوء إدارتها وصيانتها تسبب في إهدار كميات كبيرة من المياه حتى باتت لا تستوعب أكثر من 100 مليون متر مكعب فقط، بحسب الأستاذ في كلية العلوم في جامعة بغازي المهدي الشاوش. ويقول الشاوش لـ«العربي الجديد» إن نسبة هطول الأمطار سنوياً في مختلف مناطق البلاد تبلغ 2,5 مليار متر مكعب من الأمطار، الأمر الذي يسد عجزاً كبيراً في حاجة البلاد من مياه الشرب والري لو تم الاعتماد على السدود وفق سياسة وخطط مسؤولة بعيداً عن العشوائية والإهمال.

ويرفض الشاوش، الذي شارك في العديد من المؤتمرات الخاصة بالأمن المائي، الأسباب التي أعلنت عنها وزارة الموارد المائية بشأن أسباب جفاف بحيرة سد وادي كعام، مشيراً إلى أن الجفاف شمل عدداً من البحيرات خلال السنوات الماضية. ويسأل: «إذا كان جفاف البحيرة هو نتيجة انخفاض منسوب مياه الأمطار خلال العامين الماضيين، فماذا عن غيرها؟». ويؤكد الشاوش أنّ غالبية السدود تواجه خطر الانهيار بشكل كلي بسبب تزايد الفجوات والشقوق في الطبقات الصخرية، لافتاً إلى أن العناية بالسدود كانت لتساهم في تأمين مياه بحيرات السدود. كما يمكن توفير كميات من الطاقة الكهربائية والحفاظ على الثروة السمكية في البحيرات». يتابع: «تبدو المدن حالياً من دون أي حماية من الفيضانات، علماً أنه من المرجح هطول كميات كبيرة من الأمطار خلال فصل الشتاء، وهو خطر آخر يحدق بأمن المواطن في حال استمرار إهمال السدود».

وفي وقت يحذّر الشاوش من خطر يحدق بأمن البلاد المائي بعدما طاول الجفاف بحيرات السدود، يطالب المسؤول بالهيئة العامة للمياه الحكومية ونيس الطوير بضرورة التفات السلطات إلى مشكلة السدود والبحيرات، معتبراً أن إهمال عمليات الصيانة سبب رئيسي يهدد بانهيارها في أي وقت. ويؤكد الطوير أن العديد من البحيرات الطبيعية تعاني من الجفاف، بل قد جفّ بعضها فعلياً وتحول إلى قاع رملي، منها بحيرات إيسين وأربع بحيرات محيطة ببحيرة قبرعون، ويحدق الجفاف أيضاً ببحيرات الجغبوب»، مشيراً إلى أنها كلها تقع في الجنوب الليبي الذي يشهد تراجعاً في منسوب مياهه بعد السحب الكبير في اتجاه مدن الشمال.

وذكرت وزارة التخطيط أن 95 في المائة من سكان البلاد يعتمدون على المياه الجوفية، وقالت إن غالبيتها تؤمن بواسطة خطوط الإمدادات من وسط وأقصى الجنوب الليبي عبر النهر الصناعي، وأن نسبة ما تؤمنه مياه الأمطار هو فقط 2,5 في المائة من حاجات المواطن. لكن الطوير ينبّه إلى تعاظم مخاطر تراجع منسوب المياه الجوفية في ظل عدم توفير مصادر مساندة لها.

ويقول الطوير لـ«العربي الجديد» إنه «بالإضافة إلى التعديات الكبيرة على خطوط الإمدادات الخاصة بشبكة النهر الصناعي، فإن منسوب المياه الجوفية في الآبار، جنوبي البلاد، بدأ في الانخفاض بسبب الاستهلاك المتزايد والاعتماد عليها فقط من دون مصادر مساعدة»، مؤكداً أن المياه الجوفية هي من المصادر غير المتجددة. وأخيراً، أعلن جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي عن بدء عودة تدفق المياه باتجاه مدن الشمال، بعد توقف دام أكثر من أسبوع، على خلفية إقدام مجموعة مسلحة على إقفال مضخات المياه في إحدى مناطق وسط الجنوب احتجاجاً على استمرار اعتقال السلطات أحد رموز النظام السابق المتحدر من تلك المنطقة.

الصلح لا يتعارض مع قرارات المؤسسات الرسمية (رياض كرامدي/ فرانس برس)

80
في المائة من المشكلات التي تقع في المجتمع المحلي بولاية غرداية (جنوب) تحل بالصلح.

مقهى نسائي في مخيم برج البراجنة

من المفيد ان مشروع مطبخ «سفرة» في مخيم برج البراجنة حقق النجاح المنشود للتوسع في تنفيذ فكرة مقهى «القهوة» الذي بات متنفساً مناسباً للنساء والفتيات

بيروت ـ **انتصار الدنان**

راودت فكرة «القهوة» (مقهى) في مخيم برج البراجنة في بيروت دائماً القيمين على مشروع مطبخ «سفرة» الذي يؤمن فرص عمل لعشرين سيدة في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين بضاحية العاصمة اللبنانية بيروت، وافتتحوها بتمويل من «مطابخ بلا حدود» الداعمة لمشروع مطبخ «سفرة» في المخيم.

تقول السيدة مهى هجاج مديرة مطبخ «سفرة» لـ«العربي الجديد»: «لاحظنا تزايد طلبات الوجبات فاحتجنا إلى مكان أوسع لإعدادها واستقبال السيدات في الوقت ذاته. في البداية، بحثنا عن مكان يصلح لقهوة في المخيم قبل شراء عقار مناسب. ثم افتتحت القهوة التي تفسح في المجال أمام النساء والفتيات لارتيادها في الوقت الذي يناسبهن».

تضيف: «نعدّ وجبات جاهزة في مطبخ سفرة. ومع تطور العمل ضمن مساحة مطبخ ضيّق وتزايد الطلب على الوجبات، فكرنا في امتلاك مكان واسع يتسع لإقامة ورش الطبخ، علماً أننا نوفر وجبات لحوالي 400 شخص يومياً. وارتأينا أن يكون هذا المكان مساحة لنساء وشابات المخيم من أجل الترويح عن النفس، ومساعدة الطالبات تحديداً في الدراسة وإجراء بحوث تتطلب استخدام الإنترنت، وتوفير فرص للتسلية بين صديقات، لذا تستقبل القهوة فتيات فقط».

وتشير إلى أن «الفكرة جديدة من نوعها في مخيم برج البراجنة، وتشجع الفتيات والنساء على ارتياد المكان. والقهوة تقدم مشروبات ساخنة وباردة، في حين تتوافر وجبة طعام مختلفة يومياً، ما يسمح للفتيات والسيدات وتحديداً المرأة العاملة بشراء وجبة غداء وتناولها مع صديقات في القهوة. ونحن لا نقدم النرجيلة لأن المكان مغلق، أما الأسعار فمدروسة وتتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في المخيم».

وتؤكد هجاج أن «القهوة تشهد إقبالاً كبيراً من النساء في المخيم، لكن مشكلة انقطاع الكهرباء تؤثر علينا، خصوصاً أننا نستقبل ورش عمل جمعيات، واحتفالات نجاح وتخرج وأعياد ميلاد. من هنا نعمل حالياً لشراء مولّد كهرباء باعتباره حاجة ضرورية لنا، علماً أننا لا ننظر إلى المكان كونه للتسلية فقط إذ تستطيع الفتاة الدرس وقراءة القصص والمطالعة، كما تجد المرأة هنا مكاناً بديلاً عن بيتها لاستضافة ضيفات ومشاركتهن وجبات غداء وعشاء. وتدرس حالياً افتتاح مكان ضمن مساحة خارجية مكشوفة، وقد يحصل ذلك على سطح القهوة من أجل استضافة فتيات وسيدات».

من جهتها، تقول زينب سرحال العلي المتحدرة من بلدة كفر عنان بفلسطين والمقيمة في مخيم برج البراجنة لـ«العربي الجديد»: «تزوجت من دون أن أتابع تعليمي الثانوي ولم أزاول مهنة. وشعرت أخيراً بفراغ كبير فقررت متابعة محاضرات تقدمها جمعية وفرت لي نوعاً من الراحة النفسية من خلال المشاركة ومنحي فرصة إبداء رأيي في المواضيع المتداولة. وهكذا استعدت طاقة فقدتها منذ زمن. وبالنسبة إلى مشروع القهوة فالمكان جميل وجديد في المخيم، ويساعدني المجيء إلى المكان في تفريغ طاقتي، وهو متنفّس حقيقي لنساء المخيم اللواتي يصعب ارتيادهن قهوة في الخارج لأسباب اقتصادية واجتماعية. كما تستقبل القهوة ورش عمل تهتم بتوعية المرأة وتجلب فوائد كبيرة خصوصاً للفتيات في سن المراهقة».

وتروي نصر الحريري الفلسطينية اللاجئة من سورية والمقيمة خارج مخيم برج البراجنة لـ«العربي الجديد» أنها تركت المدرسة بعدما أنهت تعليمها وصولاً إلى الصف السابع الأساسي، ثم عملت لمدة ست سنوات بعدما واجهت ظروفاً معيشية صعبة نتجت من توقف والدها عن العمل. وتقول: «اضطررت سابقاً إلى ترك التعليم لكنني تركت العمل اليوم، وعدت إلى الدراسة مجدداً، ويعود الفضل في ذلك إلى هذا المكان المميز الذي جعلني أشارك في ندوات عززت لدي أهمية العودة إلى الدراسة». تضيف: «شجعني وجودي هنا على ترك العمل والعودة إلى الدراسة، والتحقت بمعهد الرسول الأعظم في بيروت لدراسة مهنة التمريض التي أحبها وأشعر أنها قريبة من شخصيتي».

وترى الحريري أن «فكرة القهوة جديدة ومهمة ومفيدة في ظل الأوضاع الصعبة السائدة، فهي متنفس لصبايا يواجهن أيضاً مجتمعاً يضغط عليهن ويتشدد معهن عبر منعهن من الذهاب إلى أماكن يتواجد فيها شبان. فأنا مثلاً لم أكن أستطيع سابقاً الذهاب إلى أي مكان والجلوس مع صديقاتي، لكنني أقصد القهوة معهن اليوم حيث نتحدث ونتسلى وندرس، علماً أنني أتعلم اللغة الإنكليزية في معهد، وأتى إلى هنا للدرس، لذا اعتبر فكرة وجود قهوة في المخيم جميلة وجيدة، لأنها متنفس للفتيات في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها اقتصادياً ومعنوياً».

«القهوة» متنفس حقيقي لنساء المخيم (العربي الجديد)

دردشات جانبية (العربي الجديد)

ليبيا: جفاف بحيرات السدود يهدد الأمن المائي

أزمة جديدة تضاف إلى كم الأزمات التي تعيشها ليبيا، تتمثل في جفاف بحيرات السدود، الأمر الذي يهدد الأمن المائي. وفي وقت تعزو السلطات الأمر إلى قلة المتساقطات، يؤكد خبراء أن مرد الأزمة إلى الإهمال وغياب السياسات

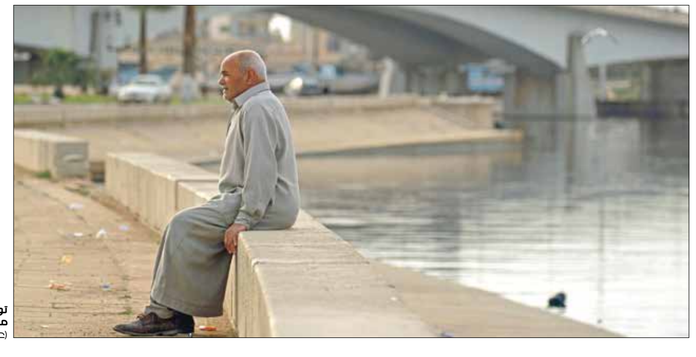
تواجه ليبيا أزمة مياه كبيرة (عبد الله دوما/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تتزايد المشاكل المرتبطة بالمصادر المائية في ليبيا إلى درجة قد تتحول إلى أزمة تضاف إلى مجموع الأزمات في البلاد. ففي وقت تواجه شبكة الأنابيب التي تنقل مياه النهر الصناعي العظيم، المسؤولة عن تزويد غالبية مدن البلاد بمياه الشرب، مشاكل عدة، تشهد بحيرات السدود هي الأخرى إهمالاً كبيراً أدى إلى جفاف الكثير منها.

وبعدما تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي مطلع الشهر الجاري، وعلى نطاق واسع، صوراً تظهر جفافاً كلياً في بحيرة سد وادي كعام، شرق طرابلس، عزت وزارة الموارد المائية في الحكومة الآمر إلى قلة سقوط الأمطار خلال عامي 2020 و2021، وعدم فيضان الوادي الذي يغذيها. وأشارت الوزارة، في بيان صدر في الحادي عشر من الشهر الجاري، إلى أن ارتفاع درجات الحرارة صيف هذا العام سبب إضافي آخر

يستريح بين النفايات في إندونيسيا

بؤر النفايات

رزق سياسي وأذى عالمي

تعيش بلدان كثيرة اليوم بين النفايات. حتى تلك المصنفة متقدمة في مجالات عدّة تفتقر إلى حلول لمواجهة المشكلات المتفاقمة لأكوام القمامة التي تزيد التلوّث، وتتسبّب في مخاطر صحية وبيئية كثيرة. في عام 2018، توقّع البنك الدولي أن «تنمو» نفايات العالم بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050، وصولاً إلى 3,4 مليارات طن، بسبب التوسع السريع للمدن وتزايد عدد السكان. علماً أنّ البلدان ذات الدخل المرتفع تولّد نسبة 34 في المائة من نفايات العالم، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 23 في المائة. واللافت أنّ منظمات بيئية محلية وعالمية تؤكد أنّ «أزمات النفايات سياسية في الأساس، فبعض أصحاب النفوذ يريدون تكريس بؤر النفايات مصادر رزق». أمّا السياسات العالمية لإعادة التدوير التي يصفها نشطاء بيئيون بأنّها «مجرّد إجراء مضلل»، فتركّز اليوم على شحن النفايات إلى الدول النامية، خصوصاً إلى جنوب شرقي آسيا التي تدفع منذ عام 2018 ثمناً باهظاً لتوقّف الصين تحديداً عن استيراد النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها، بعدما كانت تحتلّ المركز الأوّل في استيراد نحو 45 في المائة من كميات هذه المخلفات في العالم. وتتصدّى دول في آسيا لواقع تحوّلها إلى مكب لنفايات العالم. وأصدرت تايلاند وماليزيا وفيتنام تشريعات لمنع دخول نفايات أجنبية ملوّثة إلى موانئها، في إجراء يعدّه نشطاء البيئة بأنّه الوسيلة لإجبار دول الغرب على مواجهة مشكلات النفايات الخاصة بهم، بدلاً من إلقاء عبئها على الدول النامية في آسيا.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس)

حملة تنظيف لشاطئ في سريلانكا

جامع نفايات مع حماره في تركيا

رزق في أصعب مكان في السنغال

إعادة التدوير او مازق تلوّث في كوريا الجنوبية

تسلّق بدلا من السباحة في نهر بجنوب افريقيا

مشهد جذاب في رومانيا